الوطنية، ودعم الثورة الفلسطينية، مادياً ومعنوياً، والتضامن الكامل مع منظمة تحرير فلسطين، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الشقيق في نضاله من أجل حقه في تقرير مصيره، وحقه في اقامة دولته الديمقراطية على ارض فلسطين التي تضمن لجميع رعاياه حقوقاً متساوية على اختلا ف اديانهم واجناسهم وعقائدهم، وتأييد حق الثورة الفلسطينية في متابعة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني، وحقها في حرية الحركة لتعبئة الجماهير الفلسطينية للنضال، وحقها في اتخاذ قرارها السياسي المستقل، بلا وصاية من أحد، في كل ما يتعلق بمصيرها ومصير شعبها. وحقها في الاشتراك بصفة مستقلة في كل الجهود التي تبذل لتصفية العدوان الاسرائيلي واعادة السلام الى المنطقة» (**المصدر نفسه**، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

واعطى حزب الوفد حيزاً كبيراً في برنامجه لقضية فلسطين. ونص على ما يلي:

«سوف تظل هذه القضية، الى جانب تحرير الاراضي العربية التي احتلت في [حزيران] يونيو ١٩٦٧، هي قضية العرب الأولى. ولقد ادرك العالم، في النهاية، عدالة هذه القضية، وحقيقة النوايا التوسعية للعدو الاسرائيلي. وكان للانتصارات في حرب [تشرين الأول] أكتوبر ١٩٧٣، بعبور قواتنا المسلحة الظافرة لقناة السويس، وتحطيمها لخط بارليف، وارغامها قوات الاحتلال الاسرائيلي على التراجع، لاول مرة، وتحرير جزء من ارضنا في سيناء بالاضافة الى موقف الدول العربية المنتجة والمصدّرة للبترول بقطعها امدادات النفط عن اميركا والدول المؤيدة لاسرائيل؛ كان لكل ذلك اثره البالغ في شد انتباه العالم للقضية الفلسطينية، وخطورة الوضع في الشرق الاوسط. ولقد توالت، منذ ذلك التاريخ، قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة تشجب، باغلبية ساحقة تشبه الاجماع، استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية منذ حرب [حزيران] يونيو ١٩٦٧، وتطالب اسرائيل بضرورة الانسحاب منها والاعتراف بحق شعب فلسطين العربي في تقرير المصير واقامة وطن له في بلده فلسطين. واعترفت بذلك حتى الولايات المتحدة [الاميركية]، اصدق اصدقاء اسرائيل، فضلاً عن دول السوق الاوروبية المشتركة التسع، وسائر دول العالم، شرقاً وغرباً. ولا شك [في] ان استمرار تحدي اسرائيل لتلك القرارات، ولارادة العالم اجمع، هو وضع لم يعد يحتمل السكوت عليه، ولا مفر من انهائه، سلماً او حرباً. ولن يلومنا احد على الالتجاء الى القوة، اذا ما فرضت علينا، بعد فشل جميع الوسائل السلمية، وفي مقدمتها مؤتمر جنيف للسلام الذي انعقد يومين اثنين في بداية العام ١٩٧٤، ثم تأجل بعد ذلك لاسباب شتى [في طليعتها] مراوغة العدو الاسرائيلي وتذرعه بشتى الذرائع لافشال هذا المؤتمر بالمغالاة في المطالب، والاستمرار في اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة، ومحاولة ضم الضفة الغربية لنهر الاردن باقامة المستوطنات الاسرائيلية [عليها]، وباخضاع سكانها العرب للقوانين الاسرائيلية.

«ان الحزب يشجب ذلك كله. ولكنه في الوقت نفسه يرفض المزايدات والشعارات التهريجية في حل القضية المصيرية التي حمّلتنا الكثير، في الانفس والاموال، تقبلناه برضى وسخاء، لان هذا هو قدرنا وواجبنا.

«ان المطلب العاجل الذي يرى الحزب [ضرورة] التمسك به، هو وجوب عودة اسرائيل الى حدود ما قبل الخامس من [حزيران] يونيو سنة ١٩٦٧، واقامة وطن للفلسطينيين في الضفة الغربية للاردن وقطاع غزة، مع تيسير الاتصال [فيما] بينهما. ويؤيد الحزب، كل التأييد، ان يكون لاخواننا الفلسطينيين الرأي، الأول والاخير، في حل قضيتهم. ولما كانت قضية تحرير فلسطين هي في نفس الوقت قضية العرب أجمعين، فانه من الطبيعي ان تتحمل الدول العربية، كل بنسبة امكانياتها، مختلف التبعات التي تتحملها دول المواجهة؛ ولصر فيها النصيب الاكبر، بعد ان غدت هذه التبعات عبئاً ثقيلاً ينوء به اقتصاد هذه الدول ومواردها» (**برنامج حزب الوفد الجديد**، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٧، ص ١٦ ـ ١٨).

ويكاد نصيب فلسطين والقضية الفلسطينية لا يذكر في برنامج حزب العمل الاشتراكي. فهو لم يتجاوز سطراً واحداً، وورد على النحو التالي: «... وحشداً لكل قوى الشعب المصري من اجل تحرير جميع